

# دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر

بناء البنية الأساسية  
الاجتماعية لمستقبل مصر

الدراسة العالمية عن فقر الأطفال  
والتفاوت في مستوى معيشتهم

ملخص الدراسة



© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)  
فبراير ٢٠١٠

صورة الغلاف: © يونيسف / مصر ٢٠٠٥ / جياكومو بيروزي

التصميم الفني: Design Frame Corp.

يحظر إستنساخ أى جزء من هذه المطبوعة إلا باذن كتابي صريح.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)  
٨٧ طريق مصر حلوان الزراعى، المعادى، القاهرة، مصر  
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٥٢٦٥٠٨٣ حتى ٧  
فاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٢٦٤٢١٨  
الموقع الإلكتروني: [www.unicef.org/egypt](http://www.unicef.org/egypt)

تُعبّر الآراء الواردة فى هذه الدراسة عن آراء فريق بحث الدراسة  
بمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. ولا تعكس بالضرورة  
مواقف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

# دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر

بناء البنية الأساسية  
الاجتماعية لمستقبل مصر

ملخص الدراسة

# تقديم

تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأطفال لذا، ينبغي أخذ الأطفال في الحسبان بشكل واضح عند وضع أية خريطة للفقر أو تنفيذ أية برامج للحد من الفقر.

بالإضافة إلى التقديرات الإحصائية المعتادة للفقر، والتي كثيرا ما تكون موضع التركيز الوحيد لدراسات الفقر، فإن هذه الدراسة تحلل الدورة الكاملة للسياسات لتحديد الصلة السببية بين التشريعات والسياسات والبرامج ومخصصات الموازنة والنتائج التنموية التي تحققت للأطفال.

وينبغي ملاحظة أن الدراسة لا تقدم عرضا عاما شاملا لكافة البرامج القائمة والمخصصة لرعاية الأطفال. إذ جرى اختيارها على أساس مدى تغطيتها الجغرافية، ووفقا لمدى ارتباطها بإطار التنمية الشاملة وأهميتها الاستراتيجية وحسب مخصصات الموازنة.

وعزوهذا إلى محدودية فرص الوصول إلى تقييم هذه البرامج وتكلفة الخطط القومية. ومتى تيسر الوصول إلى المعلومات، فإنها لا تتاح دوما على نحو يسمح بتحليل تداعياتها للوفاء بحقوق الأطفال في مصر. وقد تبين أيضا، بأن الافتقار إلى موازنة البرامج والأداء يشكل أحد التحديات أمام ربط الإنفاق الحكومي ببرامج محددة أو مبادرات قومية.

وبناء على ذلك، تشير توصية أخرى للدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في هيكل الموازنة العامة للدولة لتعكس السياسات والبرامج التي تمولها والنتائج التي تهدف إلى تحقيقها.

وتعد هذه الدراسة المحاولة الأولى على الإطلاق لحساب مستوى فقر الأطفال في مصر، وأسهمت في تحقيق إضافة لمجموعة الدلائل والمؤشرات المطلوبة لوضع السياسات العامة المراعية لحقوق الأطفال. ومن ثم، فمن الضروري لمواصلة التحليل المنهجي لفقر الأطفال الملائم للوضع في مصر تحديدا، أن يجرى دعم موازنة البرامج وصنع السياسات مع المراعاة الصريحة لمعالجة فقر الأطفال. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي مراجعة المؤشرات والتعريفات المقدمة مراعاة دقيقة ومواءمتها باستغلال الدروس المستفادة من الدراسة الراهنة.

ومن المأمول أن يؤدي هذا النهج ونتائج الدراسة وتوصياتها إلى توسيع مراعاة أن تكون هناك سياسات صديقة للطفل وكذلك النقاش الأكاديمي حول خفض حدة الفقر، وكذلك - في نهاية المطاف - إلى المساهمة في بناء البنية الأساسية الاجتماعية لمستقبل مصر، حيث يمكن أن يبرز الأطفال كل طاقاتهم التنموية ويكونوا مواطنين أصحاء منتجين.

الرئاسة المشتركة للجنة التوجيهية

لدراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر

د. إرما مانتيكور  
ممثل اليونيسف في مصر

السفيرة مشيرة خطاب  
وزيرة الدولة لشئون الأسرة والسكان

إن الاستثمار الأمثل في مصر هو الاستثمار في أطفالها. ويعتبر مدى استثمار بلد ما في أطفاله دليلا على الأولوية المعطاة لهم. ويشكل الأطفال أكبر فئة سكانية منفردة بين مواطني مصر، ومن ثم فإن رفاهتهم اليوم تحدد إلى مدى كبير رفاهة الدولة في المستقبل.

فهم يحدون مستقبل مصر وطريقها إلى الازدهار والتقدم. ويؤدي عدم الاستثمار في الأطفال إلى فرص ضائعة لا يمكن استعادتها - في الغالب - لاحقا. فأطفال اليوم الفقراء هم آباء الغد الفقراء. ومن شأن ذلك استمرار الفقر من جيل إلى جيل مما يؤدي إلى تباطؤ معدلات التنمية في الدولة.

وباعتبار الحكومة المصرية من أولى الحكومات الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، فقد اعترفت بما يمثله الاستثمار في الأطفال من فرص، ولذلك أعلنت السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة على أنها "العقد الثاني لحماية ورفاهة الطفل المصري".

وهذه الدراسة هي أول دراسة شاملة تعقد في مصر وتركز على كل من الفقر والأطفال في آن واحد، وتعتمد نهجا فريدا من عدة جوانب. وفي إطار الحفاظ على حق كل طفل في التعبير عن آرائه، فإن البحوث النوعية بشأن تصورات الأطفال، وتصورات أسرهم، والتصورات بشأن فقر الأطفال تمثل مكونا جوهريا في الدراسة. وقد ثبت أن تعبير الأطفال عن آرائهم يشكل جزءا لا يتجزأ من البحوث المتعلقة بفقر الأطفال.

كما تحلل الدراسة الفقر من منظور متعدد الأبعاد، وليس فقط من منظور الاستهلاك المنخفض أو الافتقار إلى الدخل. ومع أن الدخل يعتبر بعدا مهما من أبعاد الفقر، فإنه ليس سوى واحد من ثمانية أبعاد يتم بها قياس الفقر. وقد استندت النتائج إلى مستويات مختلفة من التحليل الكمي تؤكد أن فقر الدخل ليس مرادفا للحرمان.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية لهذه الدراسة، أنه على الرغم من التقدم المهم الذي تحقّق في كثير من المجالات، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية، فلا زال ملايين من الأطفال المصريين يعيشون اليوم في فقر، ويواجهون احتمال نقل هذا الحرمان مستقبلا إلى أطفالهم. ولم تكن الإصلاحات الاقتصادية والسياسات والبرامج الاجتماعية مساندة بدرجة كافية للأطفال. ومن ثم فإن التقرير يوصي بأن تقوم السياسات الموجهة لمعالجة فقر الأطفال باتباع سياسات موجهة للأطفال مباشرة بدلا من الاعتماد على تلك التي تعتمد على تحقيق آثار غير مباشرة على رفاه الأطفال. وفي الوقت نفسه، ينبغي للسياسات العامة - سواء كانت سياسات اجتماعية أو اقتصادية كلية - أن تصمم دوما مع مراعاة





## دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر

### ملخص الدراسة

#### مقدمة

فعلى الرغم من إمكانية وضع أولويات زمنية، إلا أنه يجب اعتبار أن جميع الحقوق مهمة بقدر متساو لأن كلا منها، منفردا وسويا، يؤثر على رفاهة الطفل.

تتأثر رفاهة الطفل في مصر تأثرا قويا بالسياق القانوني والمؤسسي والسياسي، ولذلك تهدف الدراسة إلى تحديد الصلات بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنتائج المتعلقة بالطفل؛ أو بين الجهود والنتائج. وتعرض الدراسة صورة عامة للمستجدات الأخيرة في الإطار القانوني المتعلق بالأطفال. وعلاوة على ذلك، فإنها تحلل الاستراتيجيات والسياسات العامة ومجموعة مختارة من البرامج الأوثق صلة والهادفة إلى خفض أنواع الحرمان التي يعانيها الطفل، بتوفير خدمات وحماية اجتماعية لجميع الأطفال وللأسر التي ترعاها.

وتقدم هذه الدراسة تحليلا شاملا، بطرق متنوعة للوضع الراهن لما يقرب من ٢٦٪ من الأطفال في مصر (٧،٢٩٣،٩٢٧ طفلا)، والذين يعيشون محرومين من حقوقهم في أن يكونوا أطفالا، وأن يتمتعوا بطفولتهم. وتعنى الدراسة بوضع الأطفال الفقراء في مصر، من عدة زوايا وبطرق مختلفة. وتجربى هذه التحليلات في إطار البيئة الحالية للسياسات العامة واسلوب تقديم الخدمات، الخاصة بالأطفال في مصر. وتبدأ بتحليل الكيفية التي تؤثر بها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على حياة الأطفال الفقراء.

ويقر تعريف منظمة اليونسيف للفقركشأن جميع التعاريف الأخرى له، بأهمية زيادة الدخل كاستراتيجية للخروج من الفقر؛ إلا أن الدخل ليس سوى مكون واحد من مكونات الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الفقر. فالفقر لا يمكن القضاء عليه بزيادة الدخل وحده، ولا يمكن اجتناب شأفته بمجرد توفير الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. بل ينبغي أن تكون مقاييس الفقر متعددة الأبعاد، وكذلك استراتيجيات مكافحته. وتعتبر هذه الدراسة الدخل واحدا من ثمانية أبعاد لفقر الأطفال. وتعرض الدراسة تحليلا عن من هم الأطفال الفقراء في مصر، مستخدمة في ذلك تعريفين مختلفين للفقر: أولهما نهج قائم على الدخل / الاستهلاك في تحديد فقر الأطفال. وثانيهما هو تعريف الفقر باعتباره شكلا من أشكال الحرمان والتي يقيس بها سبل حصول أطفال مصر على المياه والصرف الصحي والمأوى والتعليم والصحة والغذاء والمعلومات. (انظر الملحق (١)، والذي يشمل عرض عام للمؤشرات العملية لقياس الأبعاد المختلفة للحرمان).

وتستكشف الدراسة تفاوتات فقر الأطفال وأسبابه المباشرة والجدرية، مستفيدة من مجموعة ثرية من البيانات والعمل التحليلي الذي قامت به الحكومة وشركاؤها في السنوات الأخيرة. ويعرض التحليل أيضا مفاهيم الأطفال عن

إن معظم الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، وما يرتبط بها من ثمانية عشر هدفا، ذات علاقة مباشرة بالنساء و / أو الأطفال. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا الاتجاه، فإن الملايين من الأطفال والنساء في العالم ما زالوا بعيدا عن النتائج المرجوة. ومع الوصول إلى عام ٢٠١٥، فقد تبنت اليونسيف خطة لحشد الأدلة والتحليل والسياسات والشراكات من أجل تعزيز المساواة بين النوع الاجتماعي وتحقيق النتائج المرضية لجميع الأطفال. وفي إطار ذلك، كلفت اليونسيف إجراء دراسة عن فقر الأطفال في مصر والتي تعد واحدة من نحو ٥٠ دراسة قطرية في ٧ مناطق.

وقد أعد هذه الدراسة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ويشمل الفريق البحثي د. عالية المهدي (رئيس الفريق البحثي)، د. منال متولى (منسق الدراسة) وكل من د. هبة الليثي ود. حبيبة واصف ود. دينا مجدى ود. ابتسام الجعفرى ود. أنور النقيب وأ. معتز عطاالله.

هذا التقرير هو ملخص يحتوى النتائج و التوصيات الرئيسية للتقرير الكامل للدراسة.

#### المفهوم المتعدد الأبعاد لفقر الأطفال

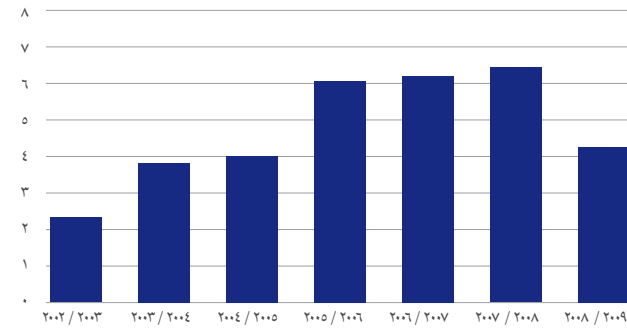
”كلما جعلنا حياة أطفالنا أكثر إشراقا، كان مستقبل بلدنا أكثر إشراقا“

يشكل الأطفال ثلث سكان مصر اليوم، وأكثر من خمس أطفال مصر يعيشون في فقر. وذلك على الرغم من حق هؤلاء الأطفال في حياة ومستقبل أفضل.

ومن المحتمل بشكل أكبر أن يعاني الأطفال، الذين يكبرون وهم فقراء، من مشكلات صحية، وأن يحصلوا على تعليم أقل ويفتقروا إلى المهارات اللازمة لإعالة أنفسهم في أسواق عالمية تتسم - على نحو متزايد - بضراوة التنافس. ومن المرجح أن يصبح الأطفال، الذين يكبرون وهم فقراء، آباء لأطفال فقراء.

وتتضمن هذه الدراسة إطارا قائما على الحقوق في تحليل فقر الطفل، والذي يحدد الفقر على أنه متعدد الأبعاد. وتتسم أبعاد الفقر بالترابط، واعتماد بعضها على بعض. فإذا كان الطفل محروما من أحد حقوقه، فمن المرجح أن يؤثر ذلك على قدرته على ممارسة حقوقه الأخرى، وهذا يعزز فكرة عدم قابلية تجزئة حقوق الإنسان المكفولة للأطفال. فالفقر، إذن، حالة وليس خاصية. ولذلك،

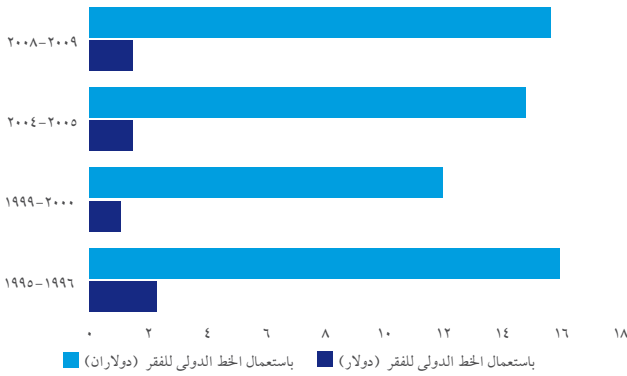
شكل (٢) معدلات النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى، ٢٠٠٢-٢٠٠٩



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة أداء الخطة الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨

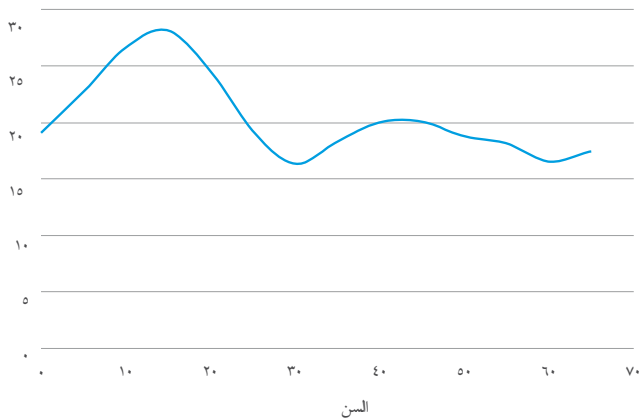
الفقر الناجم عن الدخل سواء كان مقاسا وفقا لخط الفقر المصرى الرسمى المقاس وفقا لمفهوم الدخل، أو باستخدام التعريف العالمى، الذى يحدد خط الفقر بدولار واحد أو دولارين فى اليوم، أن عدد الأطفال الذين يعيشون فى فقر مطلق يتزايد. فقد انخفض عدد الأسر المعيشية الفقيرة ذات الأطفال من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ ثم ازداد بعد ذلك. وفى عام ٢٠٠٩، تجاوز عدد الأسر المعيشية الفقيرة ذات الأطفال مستويات عام ١٩٩٦. فكان ٢٣ فى المائة من الأطفال الذين هم دون ١٥ سنة من العمر فى مصر يعيشون فى فقر ناجم عن الدخل. وترتفع نسبة احتمال الفقر أعلى نسبة (حوالى ٢٦ فى المائة) بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ سنة، والشباب البالغين بين ١٥-١٩ سنة (٢٨ فى المائة).

شكل (٣) عدد الأطفال فى مصر الذين يعيشون على دولار و دولارين فى اليوم (بالملايين)، للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٨



المصدر: حسابات واضعى الدراسة، من خلال بيانات مسوح الدخل والانفاق والاستهلاك، للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٦، ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

شكل (٤) معدل الفقر الناجم عن الدخل حسب العمر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩



المصدر: حسابات واضعى الدراسة، من خلال بيانات مسوح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام، ٢٠٠٨

الفقر والمأخوذ من المقابلات الشخصية مع هؤلاء الأطفال فى إطار مناقشات مجموعات التركيز التى تم عقدها فى كل أنحاء مصر.

واستنادا إلى تحليل السياسات العامة ونتائجها، تم تحديد المجالات التى يتعين تحقيق تقدم فيها، وتم تقديم توصيات بشأن الوسائل، التى يمكن أن يتحرك بها الأطفال قدما.

ولحساب أعداد الفقر المختلفة، تعتمد الدراسة على "مسوح الدخل والانفاق والاستهلاك للأسر المعيشية"، التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، و"مسوح السكان والصحة فى مصر" التى قامت بها وزارة الصحة.

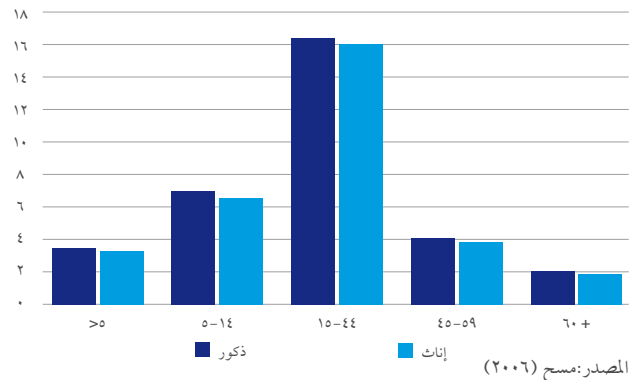
وارتكز تحليل السياسات العامة ونتائجها على المصادر الحكومية الرسمية والمطبوعات العلمية. وكانت سبل الحصول على تقييم البرامج وتكاليف الخطط القومية محددة. وكذلك، ثبت أنه فى غياب التخطيط القائم على النتائج وعدم وضع الموازنات على أساس البرامج، يصبح من الصعب الحصول على بيانات موثوق بها تربط - بشكل مباشر - موازنة الحكومة ونفقاتها ببرامج ومبادرات قومية محددة.

وقد أثر ذلك فى نهاية المطاف على تحديد الصلة السببية بين التشريعات وسياساتها وبرامجها والموازنة المخصصة لهذه المبادرات من جهة، والنتائج التنموية التى تحققت للأطفال من جهة أخرى.

## النتائج الرئيسية: حرمان الطفل مبعث قلق متزايد

يبلغ إجمالى عدد الأطفال فى مصر حوالى ٢٨ مليون طفل. وقد خطت مصر خطوات عظيمة لتحسين رفاهة أطفالها، فقامت فى عام ٢٠٠٨، بإصلاح قوانينها التى تنظم مسئوليات رعاية الأطفال وحمايتهم، واستحدثت برامج اجتماعية مهمة لتشجيع رفاهة الأطفال البدنية والاجتماعية والتربوية والوجدانية. وأنشأت مؤخرا وزارة الدولة للأسرة والسكان، ولجانا محلية لحماية الطفل وصون حقوقه وحماية رفاهته. وحقق مصر أيضا تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

شكل (١) البنية العمرية للسكان (بالملايين)، حسب الجنس، ٢٠٠٦



ومع ذلك، فإن عدد الأطفال المحرومين من دخول كافية وأحوال معيشية مناسبة يزداد فى مصر. وقد وجدت الدراسة أن:

النمو الاقتصادى المرتفع فى السنوات الأخيرة لم يكن مساندا للفقراء والأطفال. فقد تمتعت مصر بمعدلات نمو مرتفعة منذ عام ٢٠٠٤، بلغت ٧.٢ فى المائة فى عام ٢٠٠٨، ولم يسفر معدل النمو هذا عن انخفاض متناسب فى معدل الفقر الناجم عن الدخل أو الحرمان.

ملايين الأطفال يعيشون محرومين من واحد أو أكثر من حقوقهم في أن يكونوا أطفالا. هناك أكثر من ٧ ملايين طفل (واحد من كل أربعة) يعيشوا محرومين من حق واحد أو أكثر من حقوقهم في أن يكونوا أطفالا، وأن يتمتعوا بطولتهم. فحوالي ٥ ملايين طفل محرومون من أحوال سكنية ملائمة (بما فيها المأوى والمياه والصرف الصحي)، وحوالي ١,٦ مليون طفل عمره دون ٥ سنوات يعانون الحرمان من الصحة والغذاء.

مقاييس الفقر الناجم عن الدخل ومقاييس الحرمان ليست مترادفة. فالأسر المعيشية ذات الأطفال والتي تعاني من الفقر الناجم عن الدخل قد لا تعاني من أشكال الحرمان الأخرى. فمثلا يرتبط الفقر الناجم عن الدخل بالحرمان من المأوى ارتباطا شديدا. في حين أن ١٧,٦ في المائة من بين الأطفال الذين يعيشون في أغنى شريحة من شرائح كل الأسر المعيشية ذات الأطفال يعانون الحرمان من الغذاء.

الأطفال في الأسر المعيشية فقيرة الدخل أشد حرمانا. فما يقرب من نصف الأطفال (٤٧ في المائة) في الأسر المعيشية الفقيرة من حيث الدخل يعانون على الأقل من نوع واحد من الحرمان الشديد بالمقارنة بحوالي ١٤ في المائة من الأطفال غير الفقراء. كما أن الفوارق في أنواع الحرمان بين الفقراء وغير الفقراء من حيث الدخل تكون أوسع عندما نأخذ في الاعتبار الأطفال الذين يعانون على الأقل من نوعين من الحرمان الشديد (الفقر المطلق). وتبلغ النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون على الأقل نوعين أو أكثر من أنواع الحرمان ١٠ في المائة في حالة الأخذ بتعريف فقر الدخل و ١ في المائة في حالة الأخذ بتعريفات أخرى بخلاف فقر الدخل.

تعديلات تدريجية أدخلت مؤخرا على التشريع الخاص بالأطفال، تحقيقا للتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. أجريت تعديلات عديدة في عام ٢٠٠٨ على قانون الطفل، لتكون دليلا على الجهود المبذولة لتوفيق السياسة القومية مع المواثيق القانونية الدولية.

هنالك العديد من البرامج الاجتماعية لمساعدة الأطفال وأسرهم، إلا أن كثيرا منها لازال عليها الوصول إلى التغطية القومية، كما أنها لم تمنع الزيادة الملحوظة في فقر الأطفال. فمن الأكثر ترجيحا أن الفئات غير الفقيرة هم المستفيدون من برامج التحويلات النقدية في مصر، فالعديد من هذه البرامج معايير استحقاقها مبنية على توظيف العمالة ومستوى الدخل والتي يعجز الفقراء عن تلبيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البرامج الموجهة للفقراء ذات مزايا مادية منخفضة، غير كافية لانتشال الفقراء من وطأة الفقر.

احتمال أن يكون عمل الأطفال أكبر، عندما يكون لديهم والدان لا يعملان، ويزداد وضع هؤلاء الأطفال هشاشة إلى حد كبير. وقد يعجز والدان عن العمل بسبب المرض أو الإعاقة أو التغيب عن الأسرة المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنظر إلى إنتشار ظاهرة الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، من الواضح أن النظم الحالية لرعاية الأطفال الذين لا يستطيع والداهم الاعتناء بهم غير كافية.

مخصصات الموازنة الموجهة لتحسين أوضاع الطفل المصري ارتفعت من حيث القيمة المطلقة، ولكنها انخفضت في أهميتها النسبية. فخلال العقد الثاني لحماية ورفاهة الطفل المصري (٢٠٠٠-٢٠١٠) ارتفعت مخصصات الموازنة للجهات، التي تفيد الطفل ارتفاعا طيبا بمقدار ثلاث مرات عن مخصصات الموازنة للجهات الأخرى.

جدول (١) الانفاق الحكومي على الأطفال (بملايين الجنيهات)، ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الإنفاق	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الموجه كلياً للأطفال	١٥٢٧٦,٦	١٦٥٦٩,٧	١٧٢٢٤,٢	١٨٦٧٣,٦	٢٠١٥٨,٠
الموجه جزئياً للأطفال	١٣٨٥١,٢	١٤٤٨٤,٣	١٣٩٧٧,٥	١٥٧٦٩,٦	١٧٩٨٣,١
إنفاق الجهات الأخرى	٩٨١٩١,٨	١١٤٩٣٣,٨	١٣٠٤٠٩,١	١٥٣٣٧٤,١	١٧٩١٣٣,٧
الإجمالي	١٢٧٣١٩,٦	١٤٥٩٨٧,٨	١٦١٦١٠,٨	١٨٧٨١٧,٣	٢١٧٢٧٤,٨

المصدر: الموازنة الحكومية، التقرير النهائي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ / ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والموازنة الحكومية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ / ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نقلا عن تقرير غير منشور للمجلس القومي للطفولة والأمومة بعنوان: نحو موازنة مراعية لحقوق الطفل.

جدول (٢) عدد ونسبة الأطفال الذين يعانون من الحرمان، لعام ٢٠٠٨

الحرمان الذي يعانيه الأطفال	عدد الأطفال (بالملايين)	نسبتهم من جميع الأطفال
الأطفال الذين يعانون من حرمان واحد	٥,٩٩	٢١,٢٠
الحرمان من المأوى والصرف الصحي والمياه	٥,٢٠	١٨,٢٤
الحرمان إما من الغذاء أو الصحة للأطفال دون الخامسة من العمر	١,٥٨	١٧,٣
الأطفال الذين يعانون من نوعين على الأقل من الحرمان	١,٢٩	٤,٥٦
الأطفال الذين يعانون من ثلاثة أنواع على الأقل من الحرمان	٠,١٦	٠,٥٨
الأطفال الذين يعانون من أربعة أنواع على الأقل من الحرمان	٠,٠٣	٠,٠٩
الأطفال الذين يعانون من خمسة أنواع على الأقل من الحرمان	٠,٠١	٠,٠٢
الأطفال الذين يعانون من ستة أنواع على الأقل من الحرمان	صفر	صفر
الأطفال الذين يعانون من كل أنواع الحرمان السبعة	صفر	صفر

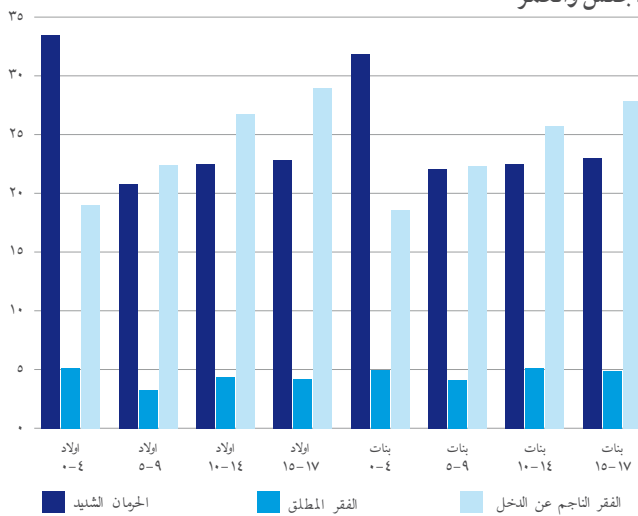
المصدر: حسابات واضع الدراسة، من خلال بيانات «مسح السكان والصحة في مصر»، لعام ٢٠٠٨.

جدول (٣) النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من أنواع الحرمان وفقا لمؤشر الثروة

مؤشر الثروة	أرضية ليست مكسية (مثل أن تكون أرضيتها من الطين)	التزاحم في الغرفة (خمس فأكثر)	الغذاء	التعليم	المعلومات	الصحة	الصرف الصحي	المياه
الإجمالي	١٤,٨	٢,٢٠	١٧,٠	٣,٢١	٢,٤١	٢,٤	٤,١٥	٢,٨٤
أدنى مستوى (الأفقر)	٥٠,١٠	٦,٨٠	١٦,٣	٩,٠٨	١٠,٢٠	٣,٦	٨,٢٩	٧,٢١
المستوى الثاني	١٤,٢٩	٢,١٧	١٧,٤	٢,٩٥	٠,١٨	٢,٥	٤,٥٢	٣,٤٧
المستوى الأوسط	٢,٥٤	٠,٥٧	١٦,٠	١,١٣	٠,٠٤	٢,٠	٤,٢٩	١,٩٧
المستوى الرابع	٠,٥٤	٠,٤٠	١٧,٩	٠,٥٥	-	١,٩	٢,٣٤	٠,٤٧
أعلى مستوى (الأغنى)	٠,٠٣	٠,٠٣	١٧,٦	٠,٨١	-	١,٨	٠,٣٢	٠,١٧

المصدر: حسابات واضعى الدراسة، من خلال بيانات «مسح السكان والصحة في مصر»، العام ٢٠٠٨

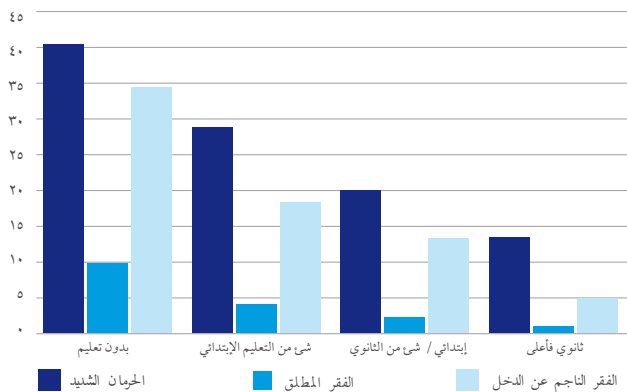
شكل (٦) حدوث الحرمان الشديد والفقير المطلق وفق الدخل، حسب الجنس والعمر



المصدر: حسابات واضعى التقرير، من خلال بيانات «مسح السكان والصحة في مصر»، ٢٠٠٨ و «مسح الدخل والانفاق والاستهلاك» لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تعليم الأم ضمان قوى ضد الفقر. كلما زاد التعليم الذى تحصل عليه المرأة، كلما قل احتمال تربيتها لأطفالها فى أسرة معيشية فقيرة وفقا لجميع مقاييس الفقر والحرمان. فما يقارب ثلث الأسر المعيشية ذات الأطفال، التى لم يحضر أربابها المدرسة، تعيش فى فقر ناجم عن الدخل بالمقارنة بنحو ١٨,٦ فى المائة من تلك التى حصل أربابها على تعليم ابتدائى وحوالى ١٣,٤ فى المائة من تلك التى تلقى أربابها تعليما ثانويا أو أعلى. وفى حالة الأمهات اللائى يكون تعليمهن مساويا أو أعلى من التعليم الثانوى، ينخفض احتمال أن يكون أطفالهن محرومين تعليميا إلى ٧,٠ فى المائة.

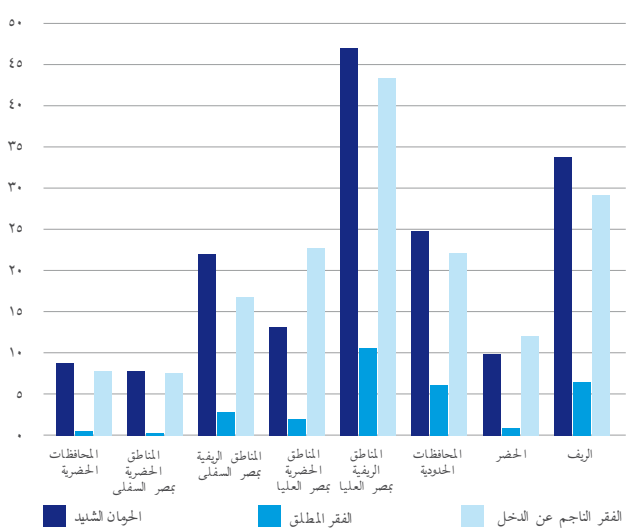
شكل (٧) حدوث الحرمان الشديد والفقير المطلق والفقير الناجم عن الدخل، حسب المستوى التعليمى للأُم



المصدر: حسابات واضعى الدراسة، من خلال بيانات «مسح السكان والصحة في مصر»، ٢٠٠٨ و «مسح الدخل والانفاق والاستهلاك» لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الفقر يتركز إقليميا. فبصرف النظر عن المقياس المستخدم للفقر، يكون الفقر بين الأطفال متركزا بصورة أكبر فى المناطق الريفية وأعلى فى الصعيد عن الوجه البحرى ومدن القناة. وتبلغ معدلات الفقر الناجم عن الدخل فى الفترة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ للأسر المعيشية ذات الأطفال ٣٠,٥ فى المائة فى المناطق الريفية بالمقارنة إلى ١٢,٦ فى المائة فى المناطق الحضرية. أما صعيد مصر فقد بلغت معدلات الفقر الناجم عن دخل للأطفال الذين يعيشون فى أسر معيشية حضرية ٢١ فى المائة. ويكون الأطفال الذين يعيشون فى صعيد مصر أشد عرضة للفقر الناجم عن الدخل عن غيرهم من الأطفال - فمعدل الفقر الناجم عن الدخل بينهم يبلغ ٤٥,٣ فى المائة، مقارنة بمعدلات فقر تصل إلى ٧,٩ فى المائة فى الأسر المعيشية الحضرية ذات الأطفال ١٧,٦ فى المائة فى حالة الأسر المعيشية التى لديها طفل فى الوجه البحرى ومدن القناة.

شكل (٥) حدوث الحرمان الشديد والفقير المطلق وفق الدخل، حسب الأقليم



المصدر: حسابات واضعى الدراسة، من خلال بيانات «مسح السكان والصحة في مصر»، ٢٠٠٨ و «مسح الدخل والانفاق والاستهلاك» لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الفقر لا يختلف حسب الجنس. فالفتيات والأولاد على حد سواء عرضة للفقر وأنواع الحرمان بمعدلات متشابهة. وبالمثل، لا يؤثر جنس رب الأسرة تأثيرا مهما على معدل الفقر الناجم عن الدخل أو حرمان الأطفال فى الأسرة المعيشية. ويتضح أن الفتيات، لاسيما فى المناطق الريفية، أقل احتمالا لأن يذهبن إلى المدرسة أو يكملن تعليمهن، الأمر الذى يزيد من احتمالات أن يكن فقيرات فى مرحلة الرشد.

الاجتماعية. وهذا ذو صلة وثيقة، على نحو خاص بالاستثمارات فى الأطفال، والتي تحدد نوعية حياتهم مستقبل البلد. فالأطفال هم مستقبل مصر.

ويكون فقر الطفل والتخفيف من وطأته ثمرة تفاعلات بين تكوين الأسر المعيشية وأحوال سوق العمل والدعم الحكومى وعوامل أخرى كثيرة. وبالتالي فإن أنجح السياسات هى تلك التى تعالج فقر الأطفال على جبهات متعددة. إذ إنها تجمع بين نهج شامل (مثل دعم دخل الطفل) وتدابير تستهدف من هم أشد فقرا (مثل رعاية الأطفال فى المناطق المحرومة) وتسهيل سبل الوصول لسوق العمل والخدمات المختلفة (التعليم والصحة والإسكان).

وفى الوقت نفسه فإن السياسات الناجحة التى تتصدى لفقر الطفل هى تلك التى تعالج فقر الطفل مباشرة ولا تعتمد على الآثار غير المباشرة المنعكسة على رفاهة الأطفال.

وتؤدى نتائج هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات الضرورية لبناء البنية الأساسية لمصر. وبعض هذه التوصيات ذات طبيعة عامة وتسهم فى تصميم وتنفيذ سياسات عامة ملائمة ومساندة للأطفال وقائمة على المشاركة. وبعضها تتعلق، على نحو مباشر أكثر، بأنواع معينة من الحرمان، وتهدف إلى التغلب على انتهاكات محددة لحقوق الأطفال.

## نحو سياسات عامة ملائمة ومراعية للطفل

سياسات عامة قائمة على الأدلة: الحاجة إلى أن تقوم عملية وضع السياسات العامة على التحليل المنظم للأدلة والشواهد الحديثة ذات الصلة والذى ثبت صحتها، وتشمل هذه الأدلة: الدراسات والمسوحات المنشورة، والمشورات مع الأطراف المعنية ووجهات نظر المستفيدين، وعمليات تقييم ما سبق إجراؤه من تقييمات للسياسات، وتحديد تكلفة خيارات السياسات. كما وإننا نحتاج أيضا إلى تقييم هذه السياسات لمعرفة تأثيرها المحتمل على الأطفال، الذين يمثلون ثلث مواطنى مصر.

تطوير التعريف المصرى لمفهوم فقر الأطفال: كانت هذه الدراسة أول محاولة على الإطلاق لحساب مستوى فقر الطفل فى مصر وساهمت بذلك فى مجموعة الأدلة اللازمة لوضع سياسات عامة مراعية للطفل. واستمرارا لتحليل فقر الطفل تحليلا منظما وملائما للسياق المصرى المحدد نحتاج إلى أن تتم مراجعة وتعديل المؤشرات والتعريف بدقة فى إطار الدروس المستفادة من هذا التقرير، بصورة أخص، من البحوث النوعية التى تم عقدها كجزء من هذه الدراسة. وتشكل جودة التعليم ومدى توافر الملابس الكافية مثالين للمؤشرات التى ينبغى اعتبارها جزءا من تعريف فقر الطفل مستقبلا.

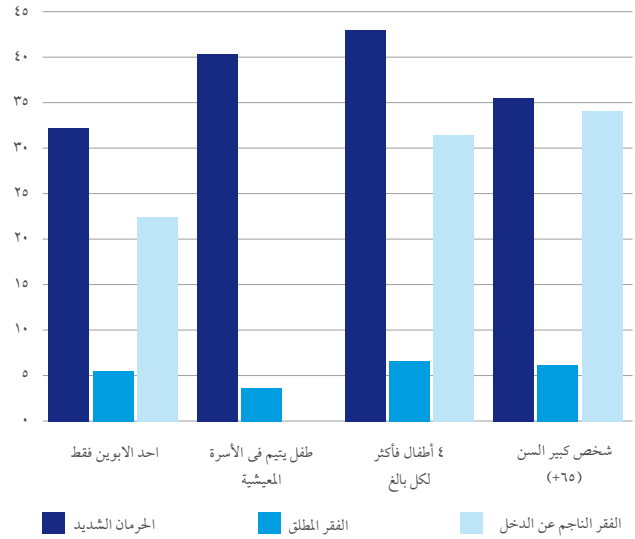
النهج القائم على حقوق الإنسان فى وضع السياسات العامة: والذى يتطلب أن تركز جميع السياسات والبرامج القومية على أساس حقوق الأطفال وقانون الطفل الذى تم تعديله مؤخرا فى مصر. ويتطلب ذلك تبنى نهج متعدد الأبعاد تجاه الفقر أو حرمان الطفل، والذى يشمل - ولكن لا يقتصر على - فقر الدخل.

وضع الموازنة على أساس البرامج وتقييم تأثير السياسات: أن تتم مراجعة هيكل الموازنة العامة للدولة لتعكس السياسات والبرامج التى تمولها الحكومة والنتائج التى تعتمزم تحقيقها. ومن شأن هذا أن يسهم بألية فعالة لتقييم مدخلات البرامج ونتائجها فى ضوء إطار حقوق الطفل.

تخصيص اعتمادات كافية فى الموازنة للبرامج الموجهة للأطفال: توفير التمويل المناسب للسياسات العامة التى تهدف إلى تحسين رفاهة أطفال مصر،

الأسر المعيشية الضعيفة أشد احتمالا لأن تكون فقيرة ومحرومة. تزداد قابلية الأطفال للتعرض إلى الفقر وأنواع الحرمان عند تربيتهم فى أسرة معيشية يرأسها أحد الأبوين فقط أو عندما يعيشون فى أسر معيشية لديها ثلاثة أطفال أو أكثر أو يعيشون مع شخص مسن أو طفل يتيم.

شكل (8) حدوث الحرمان الشديد والفقر المطلق وفق الدخل، حسب تكوين الأسرة المعيشية



المصدر: حسابات واضع الدراسة مستخدمين فيها «مسح السكان والصحة فى مصر»، ٢٠٠٢ و «مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسر المعيشية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩»

الأسر المعيشية الفقيرة أقل احتمالا لأن تلحق أطفالها بالمدرسة. إن التعليم هو أفضل سبيل للإفلات من قيود الفقر، ومع ذلك فإن الأسر المعيشية الريفية الفقيرة هى الأقل احتمالا لأن يكون لديها أطفال يذهبون للمدرسة والأقل احتمالا لأن يكون لديها أطفال يواصلون تعليمهم حتى المستوى الثانوى وما بعده. وهناك أيضا الكثير جدا من الأسر المعيشية الحضرية الفقيرة التى لا يلتحق أطفالها بالمدرسة أو يبقون فيها. وتدل البيانات على أن واحدا من كل ١٤ طفلا لم يذهبوا للمدرسة أبدا وبالتالي يعانون من الحرمان من التعليم، بينما فى المائة فقط من الأطفال غير الفقراء من حيث الدخل كانوا يعانون الحرمان من التعليم. ومع أن معدلات مشاركة القوة العاملة زادت بالنسبة للبلاد، فإن معدل البطالة لخرجي مرحلة ما بعد الثانوى يرتفع. وهذه رسالة غير مشجعة للأسر التى تجاهد لإبقاء أطفالها فى المدرسة.

البالغون والأطفال على حد سواء يعتقدون أن معدل الفقر مرتفع، وعلى الحكومة أن تقوم باتخاذ المزيد من الإجراءات والسياسات لتخفيض معدل الفقر. وهذا يبين لنا أن الفقراء يتعلمون - منذ عمر مبكر - الاعتماد على الحكومة للحصول على رفاهتهم. ولكن من المعتقد أن موارد الحكومة ليست كافية لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية التى تصل إلى الفقراء وتدعمهم بصورة ملائمة.

## التوصيات بشأن السياسات: بناء البنية الأساسية الاجتماعية لمصر

يتعين زيادة الاستثمار فى الأطفال للحفاظ على خطى التقدم والنمو المستمرين فى مصر. وتتأثر النتائج الخاصة بالطفل وتلبية حقوق الأطفال تأثرا قويا بالسياسة العامة للدولة. إن النمو المساند للفقراء وللأطفال لا يتطلب فقط التزاما ببناء القدرة المادية للدولة، بل إنه يتطلب أيضا تطوير بنيتها الأساسية من الناحية

• وكذلك تنفيذ التعديلات الأخيرة على قانون الطفل من خلال برامج تغطي كل أنحاء البلاد وتعكس الدعم السياسى المهم الذى تتمتع به قضية رفاهة الأطفال.

**خطة عمل قومية متكاملة للأطفال والتنسيق بين القطاعات المتعددة:**  
نحتاج إلى أن تكون سياسات واستراتيجيات تقليل حرمان الأطفال مكونا لا يتجزأ من الإطار الشامل للتنمية القومية والمتعددة القطاعات والذى تنسقه وزارة الأسرة والسكان والمسئولة عن ذلك بشكل فاعل. فبعد العقد الثانى لحماية ورفاهة الطفل المصرى (٢٠٠٠-٢٠١٠) تتضح أهمية وضع خطة عمل قومية متكاملة لمواجهة التفاوتات بين المحافظات. ويعتمد نجاح تصميم وتنفيذ خطة العمل المتكاملة على إقامة حوار مستدام شامل للقطاعات ومتعدد التخصصات على مستوى السياسات بين جميع الأطراف المعنية، تكون له سلطة القرار بشأن تخصيص الموارد.

• إنشاء «منفذ الشبكات الواحد» على المستوى المحلى لزيادة الوعى العام وتوصيل الخدمة.

تحسين تكامل سوق العمل: يعيش أغلب الأطفال فى أسرة مع والديهما. ويعد الأجر من العمل هو أهم مصدر للدخل، إلا أن خلق الوظائف لم يواكب خطى النمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة ومن المرجح أن يقلص أكثر بفعل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

• لهذا تتضح أهمية تشجيع مشاركة الوالدين بشكل أفضل فى سوق العمل من خلال تعزيز دعم دخل الأسرة من خلال تدابير، مثل: تسهيل سبل الحصول على الائتمان الصغير والمتناهى الصغر وتعويض نقص الدخل (تخفيضات ضريبية أو مزايا نقدية فى العمل لذوى الدخل المنخفضة) وتوفير سبل الحصول المجانى أو المدعم على الرعاية الصحية (الإعطاء الوالدين وقتا للعمل المدفوع الأجر أو التدريب أو البحث عن وظيفة).

متابعة السياسات العامة على المستوى المحلى: توفير الدعم المناسب للجان حماية الأطفال على المستوى المحلى (والتي تم إنشائها فى إطار تعديلات قانون الطفل) لتتابع وتنسق تنفيذ البرامج الموجهة للأطفال وأن تتاح لها سبل الوصول إلى قنوات الاتصال الهرمية الموضوعية لإيصال النتائج إلى واضعى السياسات القومية. وتتيسر هذه المهمة بتحديد مجموعة أساسية من المقاييس والمؤشرات يمكن استخدامها لأغراض المتابعة والتخطيط والتقييم.

تكثيف الاستثمار فى قدرات الأطفال: إن المهارات المعرفية وكذلك الاجتماعية- الوجدانية فى المراحل المبكرة من الحياة توفر الأساس للنجاح الأكاديمى الوظيفى اللاحق. وعلى الرغم من الالتزام السياسى، فإن التوسع فى المنشآت لتعليمية للطفولة المبكرة لم يكن كافيا. وقد أظهرت مناقشات مجموعات التركيز مع الأطفال أن المدارس الابتدائية والثانوية لا توفر دائما بيئة تعلم مواتية مسيرة للأطفال، بصرف النظر عن الدخل ووضع أسرة الطفل وتأثر قابلية الأطفال على التعلم أيضا بزيادة مستويات سوء التغذية.

بناء قدرات واضعى السياسات وقادة المجتمعات والقيادات العليا: الحاجة إلى توعية صناع القرار ومقدمى الخدمات للأطفال حول الأدوار التى يجب أن يقوموا بها ومساهماتهم فى تنفيذ تعديلات قانون الطفل وبشأن الكيفية التى يمكن بها تنفيذ هذه الحقوق من خلال تشريعات وسياسات عامة وموازنات وبرامج اجتماعية واقتصادية محورها الطفل.

• توفيقا مع خطة التنمية القومية الحالية، تظهر أهمية تقييم السياسات الخاصة بالطفولة المبكرة لتقييم مدى توفر هذه البرامج وإمكانية الوصول إليها وكذلك أهدافها.

التوعية العامة بحقوق الطفل وقانون الطفل: أن تتم توعية الأطفال وموفرى الرعاية لهم بحقوقهم ومسئولياتهم من خلال الحوار وتنمية القدرات.

## معالجة الأبعاد المتعددة لحرمان الطفل

• التوسع فى التغطية الجغرافية لبرنامج دعم وتحسين تعليم ما قبل المدرسة وتمويله بشكل كاف.

• أن يكون هناك برنامج على نطاق الدولة يزود أطفال الأسر الفقيرة الذين يذهبون للمدارس الحكومية بعدد ٢ زى مدرسى فى السنة كمساهمة فى الحد من التسرب بسبب دخل الأسرة.

• المداومة على متابعة المياه والصرف الصحى فى جميع المدارس الحكومية وصيانتها بطريقة سليمة لضمان أن تكون فى حالة تشغيلية جيدة وملائمة للفتيات والأولاد على حد سواء، مع دعوة الجمعيات الأهلية القائمة على المجتمعات المحلية للمساهمة فى ذلك.

• مراجعة القيمة الغذائية لحزمة الوجبات المدرسية، المقدمة فى ظل برنامج التغذية المدرسية لإتاحة إسهامها فى تصحيح الفجوة الغذائية التى تؤثر على قابلية الأطفال على التعلم.

• الحاجة إلى تنسيق إدارة برامج التغذية المدرسية بين برامج التغذية التى توفرها وزارة التربية والتعليم، والجهات الأخرى التى تعمل مع المدارس فى هذا المجال.

توفير خدمات الرعاية الكافية: لا يمكن استعادة الفرص التى تضيع فى الطفولة- فالطفولة فرصة للتطوير والتنمية. ولكن، بعد سنوات من الانخفاض

بناء حماية اجتماعية فعالة وذات كفاءة: فالتحويلات النقدية وإعانات دعم الأسر، التى تفيد بشكل مباشر الأسر الفقيرة، تمثل نسبة صغيرة من إجمالى الإعانات والمنح، ونسبتها صغيرة جدا من إجمالى الإنفاق الاجتماعى. ولا تشكل إعانات الدعم حاليا إسهاما كبيرا فى دخل الأسرة الفقيرة. فضلا عن ذلك، فإنه بسبب عدم كفاءة إدارة هذه البرامج إلى حد ما، لا يستفيد الطفل- بشكل مناسب- من تدابير الحماية الاجتماعية القائمة حاليا.

• الحاجة إلى زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة وأطفالها.

• مراجعة الاعتمادات المخصصة فى الموازنة العامة للدولة للإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية للأسر الفقيرة وأطفالها.

• متابعة القروض الميسرة الهادفة لرفع إنتاجية الأسر وإدماجها فى سوق العمل، من أجل ضمان استخدام هذه القروض للأغراض المخصصة لها، كما تحصل الأسر المستفيدة من هذا الدعم على مساعدة فنية وتسويقية أيضا.

• الحاجة إلى إطلاق برنامج إصلاح إدارى، يشمل وضع معايير للاستحقاق تكون واضحة وشفافة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ووضع حزم متكاملة، ورفع قدرة الأخصائيين الاجتماعيين وزيادة مكافأاتهم.

لا يزالون يعيشون دون رعاية كافية من الوالدين، وإن كان عددهم بالضبط غير معروف. ويكون هؤلاء الأطفال - الذين ينتهي بهم الأمر غالباً في الشوارع - معرضين للأمراض والجريمة وسوء المعاملة والاستغلال والإهمال. وهناك مشروعات عديدة غير مترابطة لحماية حقوق المستضعفين، ولكن لا توجد استراتيجية أو برنامج قومي شامل.

• أهمية أن يقوم فريق عمل - مؤلف من وزارات متعددة - بدراسة الأسباب والاستراتيجيات المحتملة لمعالجة مشكلة الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، وعمالة الأطفال وغيرهم من الأطفال بدون رعاية.

• أن توجه البرامج الوطنية لتقليل حدة الفقر وبخاصة للأسر الكبيرة التي من المحتمل ألا تتمكن من حماية أطفالها بشكل كاف.

• أن الانخفاض في معدلات الخصوبة ومعدل النمو السكاني سوف يؤدي إلى متوسط حجم أسرة معيشية أصغر - ومن ثم، يكون منطلقاً محورياً هاماً للسياسات الاجتماعية وبرامج تقليل حدة الفقر.

مساعدة الأطفال على اكتساب شعور الانتماء: أثناء مناقشات مجموعات التركيز مع الأطفال ذكروا حاجتهم إلى مجتمع ينتمون إليه، لإحساسهم بالوحدة. فالتواصل الاجتماعي والانخراط في أنشطة ترويحية وثقافية ورياضية يبنيان مهاراتهم الاجتماعية ومرونتهم تجاه الأحداث المعاكسة، ويساعدان أيضاً على تنمية أسلوب حياة صحي يكافح مشكلة البدانة المتنامية بين أطفال مصر.

• أن يتم إطلاق برنامج قومي لنشر ثقافة الرياضة والتمارين البدنية وأسلوب الحياة الصحي للفتيات والأولاد من جميع الأعمار.

• التوسع جغرافياً في بناء المكتبات العامة ومراكز خدمة المجتمع وغيرها من الأماكن الآمنة لمساعدة الأطفال على الرياضة والتعبير عن أنفسهم.

في سوء التغذية لدى الأطفال، أخذت معدلاته ترتفع مرة أخرى. ومن المرجح أن يزيد تأثير الأزمة الاقتصادية الحالية من هذا التدهور في حالة تفاقم سوء التغذية. وبالإضافة إلى ما سبق، هناك أكثر من مليون طفل محرومين من توصيلات صرف صحي ملائمة في المنزل، وثمة تفاوتات واسعة في ذلك بين المناطق الحضرية والريفية. ويرتبط سوء الصرف الصحي مباشرة بالإسهال وسوء التغذية.

• لمواجهة مشكلة سوء التغذية، تتضح أهمية إطلاق برنامج من برامج مبادرة الأمم المتحدة للقضاء على جوع الأطفال وسوء التغذية، كما يوصى به الإعلان الصادر في يونيو ٢٠٠٨ عن برنامج الأمم المتحدة والمسئول عن هذه المبادرة.

• أن تطبق وكالات الأمم المتحدة المنهج الجديد الذي تبنته مبادرة الأمم المتحدة للقضاء على جوع الأطفال وسوء التغذية، لتحديد طبيعة مشكلات سوء التغذية ومداهما وتوزيعها، ولتقييم درجة التزام مصر وقدرتها على العمل على نطاق كبير لتحقيق نتائج سريعة.

• الاعتماد على أسلوب المشاركة في وضع خطة رئيسية قومية وبرنامج للصرف الصحي تشمل: الأطراف المعنية العامة والخاصة والمجتمعية لتوفير حلول فردية أو جماعية أو مجتمعية لإدارة شبكات الصرف الصحي؛ وعلى أن تكون هذه الحلول منخفضة التكلفة ومقبولة ومعدلة تكنولوجياً.

• تبنى سياسة لوقاية الأطفال، بطريقة منظمة، من التعرض للسموم والملوثات البيئية كاستراتيجية ذات كفاءة عالية لحمايتهم من هذه الأخطار الصحية.

مساعدة الوالدين على حماية أطفالهم: أسفر إصلاح قانون الطفل عن تعديلات تشريعية مهمة لحماية أغلب المستضعفين... إلا أن كثيراً من الأطفال



## ملحق(١) تعديل تعريفات بريستول لتناسب السياق المصري

مؤشرات بريستول للحرمان الشديد وحدودها	التعديل المصري لتعريف مؤشرات بريستول
أطفال في مساكن بها خمسة أشخاص أو أكثر في الغرفة (اكتظاظ شديد) أو ليست لها أرضية مكية (مثل أن تكون أرضيتها من الطين)	أطفال في مساكن بها خمسة أشخاص أو أكثر في الغرفة (اكتظاظ شديد) أو ليست لها أرضية مكية (مثل أن تكون أرضيتها من الطين)
أطفال دون سن الخامسة والذين يبلغ طولهم ووزنهم بالنسبة لعمرهم أكثر من ثلاثة انحرافات تحت متوسط معايير النمو في مجموعة السكان المرجعية الدولية، أى هناك خلل حاد في مقاييس الجسم.	أطفال دون سن الخامسة والذين يبلغ طولهم ووزنهم بالنسبة لعمرهم أكثر من ثلاثة انحرافات تحت متوسط معايير النمو في مجموعة السكان المرجعية الدولية، أى هناك خلل حاد في مقاييس الجسم.
أطفال فوق ست سنوات من العمر لم يذهبوا مطلقاً إلى المدرسة ولم يحضروها حالياً (عدم وجود أى نوع من التعليم المقدم بطريقة مهنية)	أطفال فوق ست سنوات من العمر لم يذهبوا مطلقاً إلى المدرسة ولم يحضروها حالياً (عدم وجود أى نوع من التعليم المقدم بطريقة مهنية)
أطفال فوق سنتين من العمر بدون أى سبل للوصول إلى راديو أو تليفزيون أو كمبيوتر أو صحف في المنزل.	أطفال فوق سنتين من العمر بدون أى سبل للوصول إلى راديو أو تليفزيون أو كمبيوتر أو صحف في المنزل.
أطفال أقل من سن الخامسة والذين لم يتم تحصينهم ضد أى مرض، أو صغار الأطفال الذين عانوا الإسهال أو التهاب الرئة ولم يتلقوا أى مشورة طبية أو علاج. (للإسهال: أى علاج منزلي بما فيه علاج الجفاف عن طريق الفم).	أطفال أقل من سن الخامسة والذين لم يتم تحصينهم ضد أى مرض، أو صغار الأطفال الذين عانوا مرضاً يتضمن الإسهال أو التهاب الرئة ولم يتلقوا أى مشورة طبية أو علاج. (للإسهال: أى مشورة طبية بما فيه علاج الجفاف عن طريق الفم).
الأطفال الذين ليست لديهم سبل للاستفادة من مرحاض من أى نوع في مسكنهم وما جاوره، أو عدم وجود حمامات أو مراحيض خاصة أو عامة.	وجود أطفال في أسر معيشية لا يتوافر لهم فيها أى نوع من دورات المياه أو يتوافر فيها فقط حفرة / مرحاض أو جردل للفضلات، أو يستعملون دورة مياه أفرنجي بسيفون أو بلدى بسيفون أو بلدى بدون سيفون ولكن يتم صرف الفضلات بواسطة ماسورة متصلة بأنبوب يصب في ترعة أو مصرف أو مياه جوفيه أو ليس هناك وسيلة صرف صحي على الإطلاق.
الأطفال الذين لا يتوافر لهم سوى مياه سطحية (مثل الأنهار والجداول والسدود) للشرب، أو الأطفال الذين عاشوا في أسر معيشية يكون أقرب مصدر للمياه يتطلب المشى لمدة ثلاثين دقيقة لجلب المياه والعودة.	الأطفال الذين لا تتوافر لهم سبل للحصول على المياه إلا من مصدر غير محسن مثل بئر غير محمية أو نبع غير محمي أو مياه سطحية (مثل الأنهار والجداول والسدود) أو شاحنة ذات صهريج أو عربة جر عليها خزان صغيراً أو الذين يستغرقون ثلاثين دقيقة أو أكثر لجلب المياه والعودة.



للمزيد من المعلومات عن دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر  
الرجاء الإتصال بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)  
٧٨ طريق مصر حلوان الزراعى، المعادى، القاهرة، مصر  
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٥٢٦٥٠٨٣ حتى ٧  
فاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٢٦٤٢١٨  
الموقع الإلكتروني: [www.unicef.org/egypt](http://www.unicef.org/egypt)

فبراير ٢٠١٠

